

المؤرخ الدكتور ماهر الشريف

قبل أن أعرض رأبي في الخطاب، أود التوقف أمام استخلاصات سياسية ثلاثة، يمكننا استخلاصها - كما يبدو لي - من تطور الأحداث/الصراع خلال العقدين الأخيرين:

الأول: تبين أن "اتفاق أوسلو" كان وهماً فلسطينياً وإعادة تنظيم للاحتلال إسرائيلياً... فقد توهم الفلسطينيون، بداية، أن الاعتراف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينية ينطوي على اعتراف بحقهم في إقامة دولة مستقلة؛ وتوهموا أن الحكم الذاتي سيولد حقائق على الأرض تجعل إقامة هذه الدولة أمراً ممكناً بعد انتهاء المرحلة الانتقالية؛ ثم توهموا، طوال عقدين، أن الرعاية الأمريكية للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل ستذلل العقبات أمام قيام هذه الدولة.

وبينما كان الفلسطينيون أسرى هذا الوهم المركب، كانت الحكومة الإسرائيلية تعمل على إعادة تنظيم احتلالها كي يكون أقل تكلفة على الصعيدين الاقتصادي والأمني. وأعترف هنا بأنني كنت في البداية واحداً من هؤلاء الواهمين، إذ أذكر أنني كتبت مقالاً، غداة التوقيع على الاتفاق، لجريدة "السفير" البيروتية بعنوان: "اتفاق مرير ومجحف لكن ينبغي قبوله"؛ بيد أن وهمي هذا تبدد سريعاً بعد أن اتضح أن حكومة يتسحاق رابين التي وقعتها لا تحترم التزاماتها إزاءه.

الثاني: بات واضحاً اليوم أن الشعب الفلسطيني لا يملك شريكاً يصنع السلام معه؛ والمعضلة هنا لا تتعلق بالمؤسسة الحاكمة في إسرائيل فحسب، بل تتعلق كذلك بالمجتمع الإسرائيلي الذي يتحوّل بصورة مستمرة نحو مواقع اليمين القومي والديني المتطرف.

الثالث: لقد ثبت فشل الاستراتيجية الفلسطينية التي استندت إلى المفاوضات المباشرة، برعاية أمريكية، كخيار رئيسي، الأمر الذي فرض على الفلسطينيين بلورة استراتيجية كفاحية بديلة.

بعد هذه الاستخلاصات، سأحاول تسليط الضوء على بعض ما جاء في خطاب الرئيس محمود عباس...

لقد سلم الرئيس في خطابه، بشكل أو بآخر، بأن إسرائيل قد أوصلت "اتفاق أوسلو" إلى طريق مسدود؛ بيد أن هذا التسليم بقي ملتبساً، الأمر الذي دفع بعض المراقبين إلى الاستخلاص بأن الخطاب وضع أمام المجتمع الدولي "قنبلة سياسية" لكنه أرجأ سحب صاعق تفجيرها. فربط استمرار التزام الفلسطينيين بالاتفاق بالتزام إسرائيل، لا معنى له بعد عقدين من الزمن أثبتنا، بما لا يدع مجالاً للشك، أن حكومات إسرائيل المتعاقبة قد ضربت عرض الحائط بهذا الاتفاق، الأمر الذي حول السلطة الوطنية الفلسطينية - وكما جاء في الخطاب - "إلى سلطة شكلية بدون سلطات حقيقية": سلطة شكلية غير قادرة على نقل الشعب الفلسطيني من الاحتلال إلى الاستقلال.

لقد كان قيام الرئيس بإهالة التراب على "اتفاق أوسلو"، واعترافه، علناً، بفشل المفاوضات المباشرة مع حكومات إسرائيل المتعاقبة برعاية الولايات المتحدة منفردة، سيضيف معنى على قوله إن الشعب الفلسطيني يعلق الآمال على هيئة الأمم المتحدة "لتمكينه من نيل حريته واستقلاله وسيادته"، وسيعزز مطالبته بأن تقوم هذه الهيئة بتأمين حماية دولية للشعب الفلسطيني وببسط ولايتها السياسية والقانونية على أراضي الدولة الفلسطينية الخاضعة للاحتلال، بناء على قرار الجمعية العامة رقم 67/19 لعام 2012 الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين.

طبعاً، إن إهالة التراب على "اتفاق أوسلو"، سيطرح على بساط البحث مستقبل السلطة الوطنية، التي سيكون للإعلان عن حلها تداعيات كبيرة. لكن ألا يمكن، في حال أصبحت هيئة الأمم المتحدة مسؤولة عن مصير الدولة الفلسطينية المحتلة، أن تبقى السلطة الشكلية، كما هو واقعها الحقيقي اليوم، وتكون اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الحكومة المؤقتة لدولة فلسطين، ويكون المجلس الوطني الفلسطيني برلمانها، كما أشار إلى ذلك الخطاب؟..

إن إسرائيل، في وضعها الحالي، لن تقبل بشروط السلام العادل ما لم يفرض عليها، ومن هنا أهمية تدويل القضية الفلسطينية. بيد أن هذا التدويل، وبخاصة في ظل انشغال القوى الكبرى بهوموم في المنطقة غير الهم الفلسطيني، لن يكون ذا جدوى ما لم ينجح الشعب الفلسطيني في تجميع عناصر القوة اللازمة، التي تسمح له بتوفير مقومات صموده فوق أرضه، وترتيب بيته الداخلي وتوسيع مقاومته الشعبية للاحتلال.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>